وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

ملخص الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

وفقًا للقانون رقم (12) لسنة 2020

باختصار:

- أصدرت دولة قطر قانون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (PPP) بهدف دعم تطوير وتنفيذ مشاريع الشراكة في الدولة. وبموجب هذا القانون، تُعدّ وزارة التجارة والصناعة الجهة المختصة بالإشراف على مشاريع الشراكة، كما تم إنشاء وحدة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتتولى إدارة الإطار التنظيمي لهذه المشاريع. يمكن تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في دولة قطر عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك على سبيل المثال: تطوير البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، وذلك بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة.

- **ويحقق القانون ثلاثة أهداف رئيسية:**

1. إرساء إطار قانوني واضح لتأسيس وتنفيذ الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من خلال نماذج متعددة.
2. تحديد إجراءات تفصيلية لاختيار المشاريع وطرح المناقصات وتقديم العطاءات وتقييمها والتعاقد بشأنها، استنادًا إلى مبادئ الشفافية والمنافسة والرقابة الوزارية.
3. تنظيم تأسيس شركات المشاريع المشاركة في مشاريع الشراكة، وآليات عملها والتزاماتها وحدود مسؤولياتها، بما يشمل الضمانات المالية وتقاسم المخاطر ومعايير الجودة وآلية نقل المشروع لاحقًا إلى الدولة.

للاطلاع على المزيد حول القانون:
https://www.moci.gov.qa/en/ppp-laws/

تتخذ الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في دولة قطر عادةً الأشكال التالية

البناء–التشغيل–النقل (BOT)
تمنح جهة عامة امتيازًا لشركة من القطاع الخاص لتتولى إنشاء المشروع وتمويله وتشغيله. وتقوم الشركة بتشغيل المشروع لمدة محددة بهدف استرداد استثماراتها، ثم تقوم بعد ذلك بنقل ملكية أو إدارة المشروع إلى الجهة العامة.

البناء–النقل–التشغيل (BTO)
يقوم القطاع الخاص بإنشاء المرفق ثم نقل ملكيته إلى الجهة العامة.
وتمنح الجهة العامة للمستثمر الحق في تشغيل ذلك المرفق لمدة محددة بهدف استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق الأرباح.

البناء–التملك–التشغيل–النقل (BOOT)
يتولى القطاع الخاص مسؤولية تصميم المرفق وإنشائه وتملكه وتشغيله طوال مدة العقد، بهدف استرداد استثماراته وتحقيق عائد خلال مرحلة التشغيل.
وفي نهاية مدة العقد، يتم إعادة تسليم المرفق إلى الحكومة.

تخصيص الأراضي من خلال الإيجار أو تصريح الانتفاع
يجوز للحكومة تخصيص أراضٍ للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تطوير محددة، وذلك إما عن طريق عقد إيجار أو تصريح بالانتفاع (حق الانتفاع)، بما يتيح للمطور استخدام الأرض للغرض المخصص لها، مع بقاء ملكيتها للدولة.

التشغيل والصيانة والإدارة (O&M)
يتولى مشغّل من القطاع الخاص مسؤولية تشغيل الأصل وصيانته وإدارته نيابةً عن الجهة العامة.
ويتم سداد المقابل المالي لهذا العقد إما من خلال رسوم ثابتة أو — وهو الأكثر شيوعًا — وفق رسوم مرتبطة بمستوى الأداء.

نموذج مخصص
عندما تقتضي مصلحة الدولة ذلك، يجوز للوزير اقتراح نماذج أخرى يمكن لمجلس الوزراء اعتمادها.

أين يمكن الاطلاع على مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص؟

تقوم وزارة التجارة والصناعة بإدراج جميع مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على موقعها الإلكتروني الرسمي:
www.moci.gov.qa/en/public-private-partnership-program/

ويتم عرض المشاريع على الموقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

01
المشاريع قيد الدراسة:
تتيح هذه المرحلة للشركات فرصة التحضير لأي إعلانات أو مستجدات قادمة.

02
مرحلة الطرح:
تتاح للشركات فرصة التقدّم والمشاركة رسميًا في هذه المرحلة.

03
قيد التنفيذ والتشغيل:
تم إقفال إجراءات المناقصة.

كيف يمكن للشركات التقدّم للمشاركة في مشاريع الشراكة؟

تقديم مقترحات غير مطلوبة مسبقًا (وفقًا لموافقة الجهات الحكومية)

تشكيل تحالفات مع شركات أخرى للتقدم للمنافسة على المشاريع الكبرى

الاستجابة لطلبات تقديم العروض الصادرة عن الجهات الحكومية

معايير اختيار مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

يتم تقييم كل مشروع محتمل للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على أساس كل حالة على حدة لتحديد مدى ملاءمته لمشاركة القطاع الخاص. وعادةً ما يتم اختيار المشاريع استنادًا إلى المبادئ الرئيسية التالية:

التوافق مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية

يجب أن يدعم المشروع احتياجات دولة قطر ورؤيتها، وأن يحقق فوائد واضحة للدولة وللمجتمع.

الحجم والاستدامة الزمنية

ينبغي أن يكون المشروع كبيرًا وطويل الأجل بما يكفي لتبرير تكاليف المعاملة، وتحقيق وفورات من حيث القيمة مقابل المال، وتمكين القطاع الخاص من استرداد استثماراته.

توزيع المخاطر

ينبغي تقييم المشاريع لتحديد المخاطر التي يمكن للقطاع الخاص إدارتها بكفاءة أكبر مقارنة بالجهات الحكومية.

نتائج واضحة وقابلة للقياس

يجب أن تكون أهداف الحكومة من المشروع محددة بوضوح وقابلة للقياس.

الابتكار والكفاءة

يجب أن تتيح المشاريع للقطاع الخاص تقديم حلول مبتكرة تسهم في تحسين استخدام الأصول، ورفع مستوى الأداء، وخفض التكاليف.

اهتمام السوق

ينبغي توفر طلب كافٍ في السوق ومستوى مناسب من المنافسة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص وتحفيز الابتكار.

الجهات المشاركة في عملية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

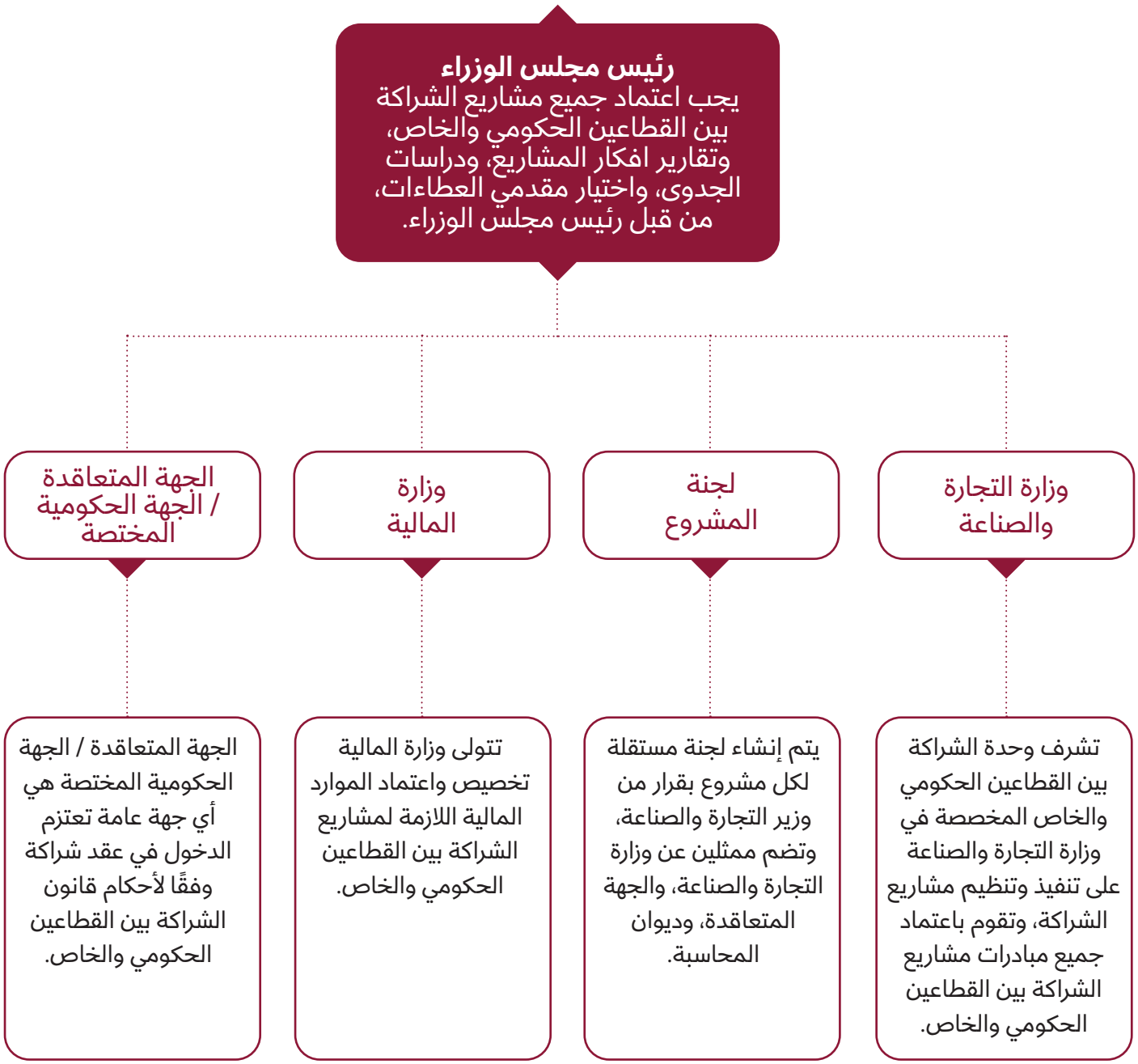

إجراءات طرح المشاريع والتعاقد:

تضمن هذه المرحلة اتباع إجراءات شفافة وتنافسية لاختيار الشريك الأنسب من القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع الشراكة المعتمدة.

01 **إبداء الاهتمام (EOI)**
تهدف هذه المرحلة إلى قياس مدى اهتمام القطاع الخاص بالمشروع.

02 **طلب التأهيل (RFQ)**
تحدد هذه المرحلة معايير الأهلية للمشاركين المؤهلين.

03 **بيان التأهيل**
يُبرز هذا البيان مؤهلات كل مقدم عطاء وخبراته.

04 **طلب تقديم العروض (RFP)**
تهدف هذه المرحلة إلى طلب تقديم عروض فنية ومالية تفصيلية.

05 **عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص**
يحدد هذا العقد الأدوار والمسؤوليات والشروط المتفق عليها بين الطرفين.

06 **تقرير إيضاحات مقدمي العطاءات**
يوفر هذا التقرير ردودًا رسمية على استفسارات مقدمي العطاءات بشأن طلب تقديم العروض (RFP).

07 **تقرير التقييم**
يقيّم هذا التقرير العروض المقدمة ويحدد مقدم العطاء المفضل.

08 **توقيع العقد**
يتم توقيع الاتفاقية النهائية بعد استكمال المفاوضات والإغلاق المالي للمشروع.

مدة اتفاقية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

تختلف مدة اتفاقيات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بحسب طبيعة المشروع وشروط التعاقد المتفق عليها. وعادةً ما تتراوح مدة عقود الشراكة بين 15 و30 عامًا. وبموجب قانون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في دولة قطر، يجب ألا تتجاوز مدة اتفاقية الشراكة 30 عامًا. ومع ذلك، قد يتم النظر في منح تمديدات أو بعض الاستثناءات في ظروف محددة، وذلك وفقًا لموافقة الجهات الحكومية المختصة.

وحدة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

تتولى وحدة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في وزارة التجارة والصناعة الإشراف على تنفيذ وتنظيم مشاريع الشراكة التي تقرر تنفيذها أو تطويرها وفقًا لأحكام القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
وتُعد الوحدة المحرك الأساسي لوضع المبادئ العامة لسياسة الشراكة، بما يسهم في تمكين تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في دولة قطر.

للاستفسارات، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: moci-ppp@moci.gov.qa

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة

Ministry of Commerce and Industry

State of Qatar • دولـــة قطـــر